غريغ سبيتر

يعمل غريغ سبيتر مديراً تنفيذياً لمشروع الأولويات الوطنية. وقام بتأسيسه عام 1982 كوسيلة لتمكين الجمهور والمؤسسات الاجتماعية من فهم القرارات المهمة المتعلقة بالميزانية الفدرالية ومن المشاركة في النقاش الدائر حولها. وهو من المتحدثين البارزين في الاجتماعات والمؤتمرات المتعلقة بالسياسات الحكومية، وفي الدورات التدريبية التي تنظمها الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية، وشارك في مخاطبة الكونغرس في جلسات الاستماع التي يعقدها الكونغرس في معرض مناقشاته حول الميزانية قبل إقرارها. وله ظهور بارز في وسائل الإعلام التي تسعى إلى عرض تحليلاته حول سياسات الميزانية. وعمل السيد سبيتر قبل تأسيسه مشروع الأولويات الوطنية، لمدة ستة أشهر في مشروع تدريب تفاعل ومشاركة المواطنين، في مدينة آمهرست في ولاية ماسيتشيوستس. وله عدد من الكتب حول التنظيم الاجتماعي والانخراط في العملية السياسية.

جيرمي إيرب: ما الذي كشفت عنه أبحاثك حول الاحتياطات الاقتصادية للبلاد في مقابل أولوياتها في الإنفاق؟

إننا نواجه احتياجات اقتصادية جسيمة. وهذه الاحتياجات لا تلقى الاهتمام اللازم من الحكومة الفدرالية. لقد خسرنا ثلاثة ملايين وظيفة في السنوات الثلاث الفائتة. ولدينا 43 مليون شخص بدون تأمين صحي. هناك مدرسة واحدة من بين كل ثلاث مدارس بحاجة إما إلى ترميم شامل أو إعادة بناء. ولدينا حوالي 31 مليون شخص لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم الأساسية. ويصل معدل

obeikandl.com

فقر الأطفال إلى 20 ٪، وعلى الرغم من هذا كله، إذا ألقيت نظرة على كيفية إنفاق أموال الضرائب، فستجد أن ما تجمعه الخزينة من أموال الشعب لا يتم إنفاقه على هذه الاحتياجات. وفي السنة الماضية وحدها، تم إنفاق 49 سنتاً من كل دولار أي [49٪] من حصيلة الضرائب إما على المؤسسة العسكرية أو لتسديد فوائد الدين العام، وهي نتيجة لتخفيضات الضرائب التي شرعت في الأعوام القليلة الماضية. وتنفق الحكومة 3 سنتات من كل دولار [3%] على التعليم، وسنتين ونصف [2.5%] على برامج توفير المواد الغذائية الأساسية للأسر الفقيرة، وسنتين [2%] على الإسكان، وأقل من نصف سنت [0.5%] على التدريب المهني. ولهذا فإنك إذا نظرت إلى الاحتياجات التي نفتقر إليها في هذا البلد، فإننا بحاجة إلى مزيد من الإنفاق لتلبيتها. وعندما تنظر إلى أين تذهب أموال الضرائب فإنها بالتأكيد تذهب في الاتجاه الآخر.

جيرمي إيرب: عندما يتحدث الناس عن أولويات الميزانية الفدرالية، فإنهم في الغالب يستخدمون عبارة "البنادق والزبدة". هل لك أن توضح لنا المقصود بذلك بالضبط، وما علاقة ذلك بما قلته الآن، حول علاقة الدَّين بالإنفاق العسكري؟

ثمة صراع قائم عبر التاريخ حول الموازنة بين ما تنفقه الدول على البرامج الاجتماعية وما تنفقه على الجيش. لذلك يعتبر النقاش التقليدي بين البنادق والزبدة واحداً من أكبر المناقشات في عملية صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهي بكل تأكيد تشكل قضية جوهرية بالنسبة لنا منذ الثلاثين إلى الأربعين عاماً الماضية. ففي الستينيات، أدت حرب فيتنام إلى تقليص ما يمكن أن تنفقه الحكومة على حملة "الحرب على الفقر". وفي الثمانينيات أدى الإنفاق العسكري السخي لحكومة ريغان إلى تقليص كبير في البرامج الاجتماعية. وإذا نظرت إلى الأرقام، فستجد أننا في العشرين عاماً الماضية خفضنا ما قيمته

ترليون دولار من مخصصات الإسكان والتعليم والتدريب المهني ومن برامج أخرى. وظن الناس أنه مع انتهاء الحرب الباردة فإننا سنتمكن من تخصيص المزيد من الأموال نحو "الزبدة"، نحو الخدمات والبرامج الاجتماعية. والواقع أن رؤساء البلديات في طول البلاد وعرضها طالبوا بخطة اقتصادية على غرار خطة مارشال، وباستحقاقات السلام لتلبية الاحتياجات الاقتصادية للمجتمع. إلا أن ذلك لم يحدث. لقد قمنا بتخفيض بسيط في الإنفاق العسكري، وتم توجيه فارق التخفيض نحو تسديد المديونية العامة. ثم جاءت ميزانية بوش التي شهدت زيادة في النفقات العسكرية من 312 مليار دولار إلى 400 مليار دولار في غضون ثلاثة أعوام، وهو الأمر الذي جعل تخصيص أي مبالغ للبرامج الاجتماعية أمراً عسيراً لأن تلك الأموال تحولت إلى البنتاغون والتحضير للحرب. لذلك فإن النقاش كان دائماً حول البندقية والزبدة. وفي الوقت الحاضر، وبالنظر إلى حجم المخصصات التي ينوي بوش إنفاقها على الجيش، فإنه لن يتبقى ما يكفي لتغطية احتياجاتنا الماسة. خذ على سبيل المثال التأمين الصحي، ففي التسعينيات كان الحديث يدور حول تقديم مظلة تأمين صحي شامل للجميع. أما الآن فلدينا 43 مليون شخص غير مشمولين بأي تأمين صحي، وقد ارتفع هذا العدد من 41 مليون إلى 43 مليون خلال السنتين الأخيرتين. وفي الوقت نفسه، ازدادت نسبة الفقر، وخرج الحديث عن تأمين احتياجات الرعاية الصحية والتعليم من دائرة الاهتمام، وأصبح الناس يتحدثون الآن عن الإرهاب والحرب.

جيرمي إيرب: من القضايا التي اعتمدت عليها حملة بوش الانتخابية مسألة تخفيض الضرائب، وقد رأينا شعارات مثل "وضع مزيد من الأموال في جيوب الناس"، و "إعادة أموالكم إليكم"، هل لك أن تحدثنا عن هذا المنطق ضمن سياق أفكار غروفر نوركست أحد دعاة تخفيض الضرائب المؤثرين من المحافظين الجدد، وضمن الإطار الأكبر لنظرة المحافظين الجدد تجاه الإنفاق على البرامج الاجتماعية؟

إن ما يحدث في تخفيض الضرائب هو أن نسبة قليلة من الناس هم الذين يحصلون على التخفيضات الضريبية الكبيرة، بينما يطال الغالبية العظمى منهم نزر يسير منها. ويدعي بوش أن هذا التخفيض مفيد لهم، إلا أنهم لا ينظرون إلى الصورة الأكبر التي يظهر فيها المستفيد الحقيقي من هذه التخفيضات. ومن المهم أن نعود خطوة إلى الوراء لكي نفهم ما حدث للثروة ومعدلات الدخل الفردي في العشرين عاماً الماضية. إذ لم تشهد غالبية الناس ارتفاعاً يذكر في معدلات دخلهم السنوي. والواقع أن الطبقة الفقيرة شهدت تراجعاً في دخلها السنوي من 12 ألف دولار إلى 10 آلاف دولار على مدى العشرين سنة الماضية. وشهدت معدلات دخل الطبقة المتوسطة ارتفاعاً طفيفاً من 53 ألف دولار إلى 55 ألف دولار في العام. أما أغنى 1٪ من السكان في سلم الدخل المرتفع فقد ارتفع دخلهم من 400 ألف دولار في العام إلى مليون دولار في العام في العشرين عاماً الماضية. وإذا نظرت إلى آخر تخفيض ضريبي سنته الحكومة في مايو من عام 2003، فستجد أن أدنى 60٪ من السكان في سلم الدخل حصلوا على أقل من 100 دولار سنوياً من هذا الإعفاء. أما أغنى 1٪ فقد حصلوا على 25 ألف دولار سنوياً من هذا التخفيض الضريبي. لذلك فإن هذه السياسات الضريبية مصممة لزيادة واستفحال هذا التحول في معدلات الدخل وتوزيع الثروة. والأمر الآخر الذي يحدث مع تخفيض الضرائب هو أن الدولة ستجد صعوبة في تأمين الاحتياجات الاجتماعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن غروفر نوركست، وهو أحد أبرز المحافظين الجدد المتخصصين بالضرائب، قد ذكر ذات مرة أنه يطمح إلى رؤية الحكومة الفدرالية تتقلص إلى حجم يسهل معه التخلص منها بشطفها في بالوعة المرحاض. والواقع أن ذلك هو ما يحدث الآن. فالحكومة الفدرالية عاجزة في الوقت الحاضر عن التصدي لقضايا الرعاية الصحية والتعليم. إننا عاجزون عن مواجهة كثير من الاحتياجات الاجتماعية لعدم وجود الأموال الكافية لتغطيتها. ويتزايد عجز الميزانية التي هي في الأصل خارج نطاق السيطرة، مع

أننا نجحنا في السيطرة عليها في التسعينيات، لتصل إلى معدلات لم يسبق أن وصلت إليها في تاريخ البلاد. ويدرك الجميع عواقب ذلك. فالحكومة الفدرالية ستقول لنا إننا لا نملك الأموال الكافية لتغطية الاحتياجات الأساسية.

جيرمي إيرب: كيف ترد على الحجة التي تقول بأن تخفيض الضرائب يساعد على تقليص الحجم الضخم للحكومة الفدرالية التي هي في أمس الحاجة إلى تخفيض دراماتيكي؟ هل تعتقد بأن تركيز لغة خطاب الحكومة على مسألة حجم الحكومة يقصد من ورائه تشتيت الانتباه عن النتائج السلبية لتلك السياسات؟

إننا نواجه في بلدنا هذا، كما ذكرت سالفاً، احتياجات اقتصادية جمة. ولم تعد المدن والبلديات تملك المال الذي كانت تملكه في السابق. وأعلنت البلديات والحكومات المحلية بأنها تعاني من أسوأ أزمة مالية مرت عليها منذ خمسين عاماً. وعلى هذا فإن الجهات التي تلقت صدمة هذه السياسات الاقتصادية هي المجتمعات الصغيرة. وقد اضطرت هذه البلديات والمجالس المحلية إلى تقليص نفقات الدفاع المدني والشرطة والاحتياجات الأمنية الأساسية، وتخفيض مخصصات التعليم وغيرها من الاحتياجات الضرورية التي كانت تعتبر من قبل من المسلمات. إن الحكومة الضخمة الحقيقية هي الجيش. وانظر إلى أين تذهب الضرائب، 49 سنتاً من كل دولار من الضرائب تذهب إما إلى البنتاغون أو لتسديد فوائد الدين العام. هناك نسبة بسيطة تعود إلى الشعب، وهي أقل بكثير مما كان ينفق في الستينيات والسبعينيات.

جيرمي إيرب: لنتحول الآن إلى مركز الأبحاث التابع للمحافظين الجدد والمسمى مشروع القرن الأمريكي الجديد، لأنه يعرض بكل وضوح الفلسفات والتوجهات التي تطبقها الحكومة الحالية. وعندما ينظر الناس إلى هذه المجموعة، فإنهم يشاهدونها فقط من خلال أجندتها العدوانية الريغانية

obeikandl.com

الجديدة التي تنادي بها في مجال السياسة الخارجية. هل لك أن تحدثنا عن التبعات والنتائج المحلية لأجندة السياسية الخارجية الموسومة بوسم المحافظين الجدد، والتي يجري تطبيقها على يد هذه الحكومة؟

ينصب تركيز مشروع القرن الأمريكي الجديد على الإنفاق العسكري والسياسة الخارجية كما هو واضح. إلا أن ذلك هو جانب واحد فقط من جهود المحافظين الجدد للسيطرة على الحكومة، ومحاولة إلغاء دور الحكومة بالنسبة لقطاع عريض من الشعب. وهناك آثار حقيقية ومباشرة لزيادة الإنفاق العسكري، وهو بالضبط ما كانوا يروجون له قبل 11 سبتمبر. وزيادة الإنفاق العسكري تعني أن الميزانية لن يتبقى فيها من المخصصات ما يغطي الاحتياجات الأخرى. إن من المهم أن يدرك الناس عظم حجم الميزانية العسكرية لكي نفهم مطالبة المحافظين الجدد بزيادتها. ومن مؤشرات حجم الميزانية العسكرية هو مقارنتها بما تنفقه الدول الأخرى. فالولايات المتحدة أنفقت 400 مليار دولار على الدفاع هذا العام. وهذا المبلغ يساوي ما أنفقته بقية دول العالم مجتمعة على الدفاع. وما من شك في أننا نملك أكبر قوة عسكرية في العالم. وجنودنا هم الأفضل تجهيزاً وتدريباً وإعداداً وعتاداً. ومعداتنا العسكرية هي الأكثر تقدماً وتعقيداً من غيرها في العالم. وهذا الوصف كان صحيحاً عام 2000 عندما دعا مشروع القرن الأمريكي الجديد إلى زيادة الإنفاق العسكري بمقدار 20 مليار دولار في العام. وقد حدث ذلك فعلاً، بل وأكثر من ذلك. ونجحوا في زيادة مخصصات الميزانية العسكرية بمقدار 100 مليار دولار في السنوات الثلاث الماضية. ولكن من المهم كذلك أن نقارن بين ما ينفق على المؤسسة العسكرية وبين ما ينفق على الأمور الأخرى. والواقع أنك لو جمعت ما تنفقه الحكومة الفدرالية على التعليم والتدريب المهني وبرامج التغذية ومجموعة أخرى من البرامج المهمة للمجتمع وتضرب حاصل المجموعة باثنين فإن المجموعة سيساوي ما ننفقه على البنتاغون. وبالإضافة إلى

ذلك هناك الحرب. وقد كلف مجهود الحرب الميزانية 141 مليار دولار في عام 2003 وحده. وهذا الرقم لا يدخل ضمن الميزانية العسكرية بل هو زيادة عليها. وحتى الآن قام الكونغرس بتخصيص دفعتين لمجهود الحرب بقيمة 141 مليار دولار. وهذا مبلغ ضخم بكل المعايير. وبإمكاننا أن نوفر بهذا المبلغ تأميناً صحياً لكل طفل من الأطفال الذين يفتقرون إلى التأمين الصحي في الولايات المتحدة والبالغ عددهم 12 مليون طفل، ولمدة سبع سنوات. ويمكننا إنشاء 104 مليون وحدة سكنية جديدة بأسعار تكون في متناول ذوي الدخل المتدني والمحدود للقضاء على أزمة السكن. وبإمكاننا توفير 3 ملايين وظيفة بتلك الأموال، وإعادة بناء كل مدرسة بحاجة إلى ترميم أو إعادة بناء، وتأمين 60 ألف وظيفة جديدة في قطاع التعليم لأربع سنين قادمة.

إذن، فنحن أمام مبالغ ضخمة وتكاليف باهظة. وما نحاول فعله في مشروع الأولويات الوطنية هو توعية الناس بهذه الأرقام لكي يدركوا دلالاتها. وقمنا بتسهيل هذه الأرقام ليطلع الناس على كيفية إنفاق الضرائب التي تجمع من جيوبهم. وعلى سبيل المثال، بلغ نصيب سكان مدينة نيويورك من تكاليف الحرب 4.4 مليار دولار، ودفعت مدينة سينسيناتي 11 مليون دولار، ونصيب مدينة دالاس 550 مليون دولار.

وهناك مدينة صغيرة كنا نعمل فيها، وهي مدينة غالبية سكانها من الطبقة الفقيرة وذات الدخل المتدني، ومعدل الفقر بين الأطفال فيها 41٪. وبلغ نصيب هذه المدينة من تكاليف الحرب في العام الماضي 15 مليون دولار. وإذا أضفنا الأموال التي تدفعها المدينة من ضرائب فدرالية تذهب إلى ميزانية البنتاغون فإن الرقم يصل إلى 60 مليون دولار. وهذا في مدينة صغيرة يسكنها 35 ألف نسمة، وتدار بميزانية تبلغ 110 مليون دولار. أي أن سكانها ينفقون على هذه الحرب وعلى البنتاغون نصف ما ينفقونه على تسيير شؤون المدينة بكاملها.

جيرمي إيرب: تأسيساً على الأرقام التي ذكرتها والتي تعكس التوجه السائد في السنوات الثلاث السالفة، كيف تصف موقف هذه الحكومة من إصلاحات الصفقة الجديدة والمجتمع العظيم؟

تتخذ حركة المحافظين الجدد موقفاً متطرفاً من دور الحكومة الفدرالية. وهي تحاول جاهدة تقليص قدرة الحكومة الفدرالية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية عن طريق زيادة الميزانية العسكرية. وعندما نعاين السياسات التي يدعون إلى تطبيقها فإنه يبدو من الواضح أنهم يسعون إلى تقليص وإلغاء الإصلاحات الإيجابية التي شاهدناها منذ الثلاثينيات ومنذ مبادرة الرئيس السابق إف دي آر (فرانكلن روزفلت) بتطبيق برامج الصفقة الجديدة والمجتمع العظيم. ومن خلال تجربتي في العمل الاجتماعي في مبادرة الحرب على الفقر، رأيت الفوائد التي تتحقق من ما تقدمه الحكومة من برامج التدريب المهني ومن مساعدة الفقراء في تمويل شراء مساكن لهم. إن هذه البرامج، وهي بالمناسبة برامج ذات شعبية واسعة، تعرضت للتقليص في الثمانينيات وبقيت على تلك الحال. وفي الواقع أن معظم المدن خسرت مبالغ كبيرة لتغطية برامج مماثلة لتعويض التخفيضات الفدرالية.

والآن، يسعى المحافظون الجدد إلى تقليص هذه البرامج إلى أدنى من ذلك. فهم يريدون تخفيض مخصصات التدريب المهني، والاقتطاع من مخصصات البرامج الأخرى المتعلقة بالرعاية الصحية والإسكان. وفي الوقت نفسه، نشاهد هذه المعركة الكبيرة حول الميديكير(*). ولو سارت الأمور كما يريدون، فإن الذي سيستفيد من مقترحاتهم ليسوا كبار السن، بل شركات الدواء التي ستضمن دخلاً سنوياً ثابتاً لها. وهناك عدد كبير من أعضاء الكونغرس المحافظين الذين يحلو لهم التحدث حول المشاكل الناجمة عن الإنفاق على البرامج الاجتماعية، إلا

(*) برنامج المساعدة الطبية الفدرالي لكبار السن في الولايات المتحدة.

أن هناك من يتحدث عن النتائج الإيجابية التي تتحقق عندما تقدم الحكومة الفدرالية الاحتياجات الأساسية للناس. لقد نجحت المخصصات الفدرالية في تقليص معدلات الفقر في البلاد إلى النصف في الستينيات والسبعينيات. والفضل في ذلك يعود في جزء منه إلى الفوائد الإيجابية للمديكير والمديكيد(*)، وغيرها من البرامج الاجتماعية الأخرى. ولا أعتقد أن كثيراً من الناس يدركون مدى أهمية هذه البرامج في تبديل وتحسين الأحوال والظروف المعيشية لقطاع كبير من المجتمع. وعندما تم تقليص برامج الإسكان إلى ثلث ما كانت عليه في الثمانينيات، شاهدنا ارتفاعاً كبيراً في أعداد المشردين في الشوارع. وهذه نتيجة مباشرة لتخفيض المعونات المقدمة لذوي الدخل المتدني. وشاهدنا في الوقت نفسه، وعلى الرغم من ذلك كله، زيادة في الامتيازات والإعفاءات لملاّك البيوت وللأثرياء من ملاّك البيوت. وقامت الحكومة بتقديم إعفاءات ضريبية لأغنى شريحة في المجتمع، وعملت في الوقت نفسه على سحق مقدرة ذوي الدخل المحدود على مواجهة احتياجاتهم الأساسية.

جيرمي إيرب: قد يُردّ على ما تقول بأننا بحاجة إلى تقديم بعض التضحيات الآن. إننا نعيش في عالم خطر، وشاهدنا هذه الخطورة في 11 سبتمبر. لذلك، نحن بحاجة إلى التضحية من أجل بناء دفاعاتنا وتحصينها حتى وإن أدى ذلك إلى عجز في الموازنة وتخفيض الإنفاق في جوانب أخرى.

أولاً، هناك شريحة من الشعب لم تقدم أي تضحيات. فالذين تلقوا 25 ألف دولار في العام على شكل إعفاءات ضريبية لم يضحوا بأي شيء، وهم بحاجة إلى الشعور ببعض المعاناة. ومن المهم أن نبدأ بإعادة تحديد مفهوم الأمن الوطني. فنحن الدولة الصناعية الوحيدة في العالم التي لا توفر التأمين الصحي لشعبها.

(*) برنامج المساعدة الطبية الفدرالي لذوي الدخل المحدود والفقراء في الولايات المتحدة.

ويوجد لدينا 43 مليون شخص بدون تأمين صحي، ونتخلف عن الدول الصناعية الأخرى في مجال التعليم. إننا بحاجة إلى إعادة بناء مدارسنا، وبحاجة إلى تأمين وظائف للباحثين عن العمل. وفي الأعوام الثلاثة الماضية خسرنا 3 ملايين وظيفة. وإذا كان الناس لا يستطيعون الحصول على الوظيفة، ولا يقدرون توفير التعليم لأبنائهم، وليس لديهم تأمين صحي، ويشعرون بالجوع، فإنهم يفتقرون إلى الأمن. إننا بحاجة إلى توجيه اهتمامنا نحو هذا المستوى من انعدام الأمن في المجتمع. والحكومة الفدرالية لا تهتم بهذه الاحتياجات لأنها تنفق كل هذه الأموال على حرب انفرادية، وتسخو على الأثرياء بإعفاءات ضريبية كبيرة.

جيرمي إيرب: ما هي توقعاتك في حالة فوز بوش بفترة حكم ثانية؟

إذا نجح المحافظون الجدد في تطبيق سياساتهم المعلنة، فإننا سنشهد في الأعوام القادمة زيادة في ميزانية البنتاغون، وزيادة في الإعفاءات الضريبية للأثرياء، وانحساراً في النفقات المخصصة للتعليم والإسكان والرعاية الصحية وغيرها من الاحتياجات الأساسية.

جيرمي إيرب: ماذا تقول للفقراء والناس الذين حرموا من حقوقهم ومكتسباتهم ويشعرون بالإحباط -بحق- من النظام السياسي القائم في البلاد، وبلغت ريبتهم بالنظام وعدم ثقتهم بالساسة حداً جعلهم يعتقدون أن المشاركة في الانتخابات الرئاسية هي عملية غير مجدية ولا تعني شيئاً؟

أقول لهم بأن الناخبين بحاجة إلى التوجه إلى صناديق الاقتراع والمشاركة بالتصويت، وأن مشاركتهم يمكن أن تحدث تغييراً حقيقياً. لقد شاهدنا عام 2000 تقارب النتائج. ومع ذلك، أحجم 100 مليون ناخب عن التصويت. ومن المهم أن يركز النواب والقادة على هذه الشريحة من الناس. ومن المهم أن يدرك الناس أن السياسات الفدرالية تؤثر في حياتهم، فهم يدفعون الضرائب، وهذه

السياسات التي تحدد كيفية إنفاق هذه الضرائب تؤثر عليهم وعلى مجتمعاتهم. إننا نتحدث عن الرعاية الصحية، وعن توفير التعليم العالي، وإذا رغب الناس بإحداث تغيير والتأثير على هذه السياسات فإن عليهم أن يدركوا أن الحكومة الفدرالية تلعب دوراً في حياتهم. ومن الضروري أيضاً أن يوجه الناخبون بعض هذه الأسئلة للمرشحين. أعتقد أنه يجب أن يُسأل المرشحون لماذا ننفق هذا القدر من الأموال على حرب قمنا بها بمفردنا واستعدينا بها بقية دول العالم. علينا أن نسأل بكل تحديد وصراحة لماذا نعجز عن تقديم رعاية صحية للمواطنين في حين أن كل دولة من الدول الصناعية الأخرى تقدر على ذلك. علينا أن نسأل لماذا يصل معدل فقر الأطفال لدينا 20٪ في حين أن هذا المعدل في الدول الصناعية الأخرى لا يتجاوز ربع هذا الرقم. أعتقد أنه قد حان الوقت لكي نتوقف عن لعب دور شرطي العالم ونبدأ بالموازنة بين تأمين احتياجاتنا حول العالم، وتشجيع الدول الأخرى في مساعدتنا في محاربة الإرهاب، وأن نعمل في الوقت نفسه على تأمين المال الكافي لتلبية احتياجات مجتمعنا المحلي.

جيرمي إيرب: تحدثت خلال هذه المقابلة عن نسبة الأموال التي تجمع من الضرائب وتنفق على ميزانية الدفاع، أين تذهب هذا الأموال بالتحديد؟ هل يذهب معظمها إلى أفراد الجيش؟ ألا يمكن لشخص أن يجادل بأن تخفيض ميزانية الدفاع يعني عدم دعم الجنود؟

إذا نظرت إلى أين تصرف معظم المليارات الأربعمائة فستجد أن 100 مليار فقط تذهب إلى الأفراد، وحوالي 75 مليار لشراء أسلحة جديدة، وما بين 30 إلى 40 مليار لغايات الأبحاث و تطوير تقنيات الأسلحة. وتدعي الحكومة بأنها مهتمة بأمر الجنود، مع أن ما تقدمه لتوفير المساكن للأسر هو 4 مليارات أي 1٪ فقط من الميزانية العسكرية. وهذا المبلغ يجري تنقيصه وفق جدول زمني على مدى السنين القادمة. لذلك هناك أشياء كثيرة بإمكاننا أن نفعلها لحماية جنودنا، ولكن

إذا نظرنا إلى مصروفات الميزانية فإن الزيادة التي طرأت على الميزانية العسكرية منذ مجيء بوش إلى السلطة خصصت بشكل رئيس لشراء مزيد من الأسلحة والعتاد الحربي ولمزيد من أبحاث تطوير الأسلحة. هذا هو ما تلتزم به الحكومة: شراء مزيد من السلاح وتطوير مزيد من الأسلحة المتطورة.

جيرمي إيرب: ما رأيك بالإطار الذي وضعه بوش حول دعوته لزيادة الميزانية العسكرية وهو أنها شكل من أشكال دعم الجنود بوصفهم الفئة الوحيدة من المؤسسة العسكرية التي تخوض القتال؟

إن غالبية الجنود المقاتلين في هذه الحرب هم من أبناء وبنات الطبقة الفقيرة من غير البيض. والأشخاص الذين يضعون ويخططون ويستفيدون من الحرب هم الجنرالات والأشخاص الأعلى منهم في الجيش وبعض الشركات التي تجني أرباحاً خيالية من وراء هذه الحرب. والمدهش في الأمر أن الذين يجري تجنيدهم لهذه الحرب، والذين يقاتلون في ساحة المعركة هم من الفئات الاجتماعية التي عانت من تخفيضات برامج التدريب المهني والبرامج الاجتماعية الأخرى. لقد جاءوا من مدارس تفتقر إلى الصيانة والترميم، ومن أسر تفتقر إلى التأمين الصحي ويعمل أربابها في وظيفة أو وظيفتين لتأمين حاجاتهم الأساسية. هذه هي القضية الاقتصادية.

جيرمي إيرب: ما هو أكثر شيء يقلقك من احتمالات إعادة انتخاب بوش لفترة حكم ثانية؟

إن المحك الذي يظهر أهمية هذه الانتخابات هو أن نسأل أنفسنا بعض الأسئلة الأساسية حول الاتجاه الذي تسلكه الحكومة الفدرالية الحالية. هل نريد أن نستمر في رؤية مجتمعاتنا تتهاوى وتتفكك. هل نريد أن نبقى الدولة الصناعية الوحيدة في العالم التي لا تقدم الرعاية الصحية لمواطنيها؟ إن هذا

الرئيس لا يكن أدنى اعتبار لما يحتاجه المواطن العادي وما نستحقه في هذا البلد. لا يهتم بتوفير مدارس محترمة ورعاية صحية لأبناء البلد. وليس لديه أي اعتبار لدورنا ومركزنا في العالم. ولو كان يحاول جمع الجهود لمحاربة الإرهاب لما عمل على استثارة غضب العالم علينا بممارساته الانفرادية. لذلك فإن خلاصة القول هي أنني قلق من الطريقة التي نمارس فيها قيادتنا في العالم، وقلق حول ما يعنيه هذا بالنسبة للمواطن العادي في الولايات المتحدة.

نورثمبتون، ماسيتشيوستس

9 **ديسمبر**، 2003

❀ ❀

obeikandl.com